ISSN(طباعة) (عبر الإنترنت) الصفحة الرئيسة للمجلة:https://www.tandfonline.com/loi/cgde20

بدأَت المسيرة عام 1995: كيف شكّلَت بكين 25 عامًا من النضال النسوي

لينا أبو حبيب

للاقتباس من هذا المقال: لينا أبو حبيب (2020) بدأَت المسيرة عام 1995: كيف شكّلَت بكين 25 عامًا من النضال النسوي، النوع الاجتماعي والتنمية، 28:2، 299-313DOI: 10.1080/13552074.2020.1757892

الرابط الإلكتروني لهذا المقال: https://doi.org/10.1080/13552074.2020.1757892

النوع الاجتماعي والتنمية
2020, VOL. 28, NO. 2, 299–313
https://doi.org/10.1080/13552074.2020.1757892

Check for updates

بدأت المسيرة عام 1995: كيف شكّلَت بكين 25 عامًا من النضال النسوي

لينا أبو حبيب

الكلمات الدّالة:
الأمم المتحدة؛ مؤتمر بكين؛ حقوق النساء؛ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ النضال النسوي؛ المجتمع المدني

موجز

في ما يلي تأريخٌ شخصيٌّ لمسيرةٍ نسويّةٍ بدأَت في الفترة السابقة لـ "المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة" الذي نظّمَته الأمم المتحدة في بكين عام 1995. أقدّم هنا سردًا مباشرًا قد يعكس أيضًا تجارب الكثير من النسويّات الأخريات على مستوى العالم. تجربة المشاركة في الاستعدادات لبكين، وحضور المؤتمر، إضافةً إلى المشاركة في الفعاليات الموازية التي نظّمها المجتمع المدني في هوايرو، شكّلَت نقطةً فاصلة، وعاملًا محفّزًا لحياةٍ من النشاط في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أتأمّل هنا في الفرص والتحديات والمعارف التي اكتسبتُها.

للتواصل: Lina Abou-Habib labouhabib@crtda.org.lb

مقدمة

شكّل صيف عام 1993 نقطة تحوّلٍ في مسيرتي الشخصية والمهنية. فبعد العمل لمدّة ستّ سنواتٍ في "منظمة أوكسفام الدولية" غير الحكومية (NGO) في بلدي الأم، لبنان. تزوجتُ في حفلٍ مدني في قبرص، خلال ورشة عملٍ تدريبيةٍ حول النوع الاجتماعي، مع منظمة "أوكسفام - بريطانيا". وبعد ذلك مباشرةً، استعددنا للانتقال إلى أكسفورد في المملكة المتحدة، من أجل الانضمام إلى موظفي وموظفات المقرّ الرئيس العالمي للمنظمة. هناك، كان عليّ أن أنضمّ إلى الفريق المعني بالشؤون الجندرية في "أوكسفام"، كباحثةٍ تركز على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، وكان على زوجي، في ذلك الحين، تولّي منصب المدير الإقليمي لمنظمة "أوكسفام" للمنطقة ذاتها. وفي العام 1993، وقبل مغادرتنا إلى أوروبا، بدأَت الأعمال التحضيرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لـ "المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة" الذي نظّمَته الأمم المتحدة في بكين في أيلول/سبتمبر من عام 1995. عندما وصلنا إلى أكسفورد، وتولّينا منصبَينا الجديدَين، بدأنا العمل فورًا على إجراءاتٍ من شأنها أن تسمح للمنظمات والشبكات النسوية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالانضمام إلى عملية التحضير لمؤتمر بكين والمشاركة فيه. وكان مؤتمر بكين المحطة الأخيرة من سلسلة مؤتمراتٍ بدأَت في مكسيكو سيتي (1975)، ثم كوبنهاغن (1985)، ونيروبي (1990). إلى جانب الإعلان عن عشريّة الأمم المتحدة للمرأة (1976-1985)، تلقّت تلك المؤتمرات دفعةً، وحظيَت بالمزيد من التحفيز، بفضل النشاط من أجل حقوق النساء والحركات النسوية، في مختلف أنحاء العالم. وحملَت بكين الوعد بأن تكون علامةً فارقةً في النضال العالمي من أجل حقوق النساء والمساواة الجندرية.

يركّز هذا المقال على مسيرتي النسوية في الفترة السابقة لمؤتمر بكين في عام 1995. أتأمّل هنا في الفرص والتحديات والمعارف التي اكتسبتُها.

يأتي هذا المقال مساهمةً ضمن مجموعة مقالاتٍ في هذا العدد الخاص من مجلة *النوع الاجتماعي والتنمية Development & Gender* التي كانت تهدف عند تأسيسها إلى الاحتفال بسلسلةٍ أخرى من الفعاليات المقرّر انعقادها هذا العام في جميع أنحاء العالم، إحياءً للذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر بكين. وكان من المقرّر أن تنعقد فعالية بكين 25+، المعروفة باسم منتدى المساواة الجندرية، في المكسيك، في أيار/مايو عام 2020، وفي وقتٍ لاحقٍ في باريس في تموز/يوليو عام 2020. لم يكن أحد يتوقّع انتشار وباءٍ عالمي ومُميتٍ في بداية العام يتسبّب في تأجيل الاجتماع الحضوري لفعالية بكين 25+ حتى عام 2021.

رغم التحديات، لم تؤجل كلّ الاحتفالات المخطّط لها لإحياء الذكرى الخامسة والعشرين في عام 2020. لم تكن الفعاليات الحضورية ممكنة بسبب فيروس كورونا والدمار الذي سببه. ولكن، إلى حين كتابة هذا المقال، كانت المنظمات النسوية من مختلف أنحاء العالم، تعاود التجمّع ولو في الفضاء الافتراضي، وتضع استراتيجيات للمحافظة على حماسة اللحظة، وضمان تحقيق أهداف عام 2020، لا بل إعادة صياغتها وتنشيطها. وفي هذه اللحظة من الزمن، عملت أغلبية المنخرطات في التحضير لبكين 25+ بجدّيةٍ وسرعة، لضمان توجيه الجهود الجماعية نحو مقاومة الوباء والنجاة منه - وضمان استمرارية تحركاتنا ومنظّماتنا. سأعود إلى الحديث عن هذا التغيير بالجدول الزمني، في نهاية المقال، حيث أختتم بتقديم رؤًى للمضي قدمًا.

عندما أستذكر السنوات الخمس والعشرين الماضية، وبالاستفادة من الخبرة المكتسبة مع مرور الوقت، أرى أنني أمضيتُ حياتي المهنية، منذ ذلك الحين، بمحاولة تحقيق تقدّمٍ في منجزات مؤتمر بكين. لقد استخدمتُ استراتيجياتٍ مختلفة لإيصال أهمية رؤية مؤتمر بكين، في عددٍ من المجالات المختلفة. وشملَت تلك المجالات الحيّز الخاص في منزلي وعائلتي؛ والمنظمات غير الحكومية الدولية منها والمحلّية في لبنان؛ والقطاع العام الأكثر توترًا وتقييدًا (المعروف أيضًا باسم المؤسسات الحكومية)؛ إلى جانب الأوساط الأكاديمية. لقد تمكنتُ من العمل بطرقٍ مرنةٍ نسبيًا في منظمات المجتمع المدني النسوية في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودوليًا. أتحدث في هذا المقال عن هذه التجربة التي تربط البُعد العالمي بالنضال النسوي المحلي، وأسلّط الضوء على أهمية مؤتمر بكين للنضالات النسوية الجماعية، والتضامن عبر البلدان، والمناطق، واللغات، وما يُعرف بـ "الثقافات".

عندما بدأتُ هذه المسيرة، كنتُ شخصًا مختلفًا. لم يكن لدي ثقةٌ بالإجراءات الدولية أو أيّ صبرٍ عليها، حتى أنني لم أكن أفهمها. كنت مهتمةً بشكلٍ أساسيّ وملتزمةً بالإشباع الفوري، وراغبةً برؤية نتائج عملي في المدى القصير. كنتُ أكتسب إحساسًا بالرضى الوظيفي عندما كنتُ أرى نتيجةً ملموسةً للخطوات المنفّذة في منطقةٍ محليّةٍ صغيرة وعودتها بالفائدة على "المجتمعات القاعديّة"، بحسب تسمية المنظمات غير الحكومية الإنمائية الدولية. في المقابل، أظهرَت لي مسيرتي الطويلة التي بدأت في بكين أهميةَ الروابط النسوية المبنية مع الوقت، والتي ستُحدث في النهاية تغييرًا إيجابيًا - بعد فتراتٍ طويلةٍ جدًا من الزمن. كما أظهرَت لي أيضًا طرقَ العمل الجديدة، بما في ذلك الاستراتيجيات متعدّدة المستويات التي تركّز على كلٍّ من السياقات المحلية والإقليمية، وتُشرك الجهات الفاعلة من مختلف شرائح المجتمع؛ وتراعي الحاجة إلى الحوار بين النسويات عبر الحدود، ما يبني التضامن العالمي الذي قد يكون أهمّ هذه العناصر كلّها.

التحضير لبكين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: عندما تكون المنظمات غير الحكومية التي تديرها الحكومات قويةً والدول حاضرةً في كلّ مكان

عُقِدت مؤتمراتٌ تحضيريةٌ إقليميةٌ تمهيدًا لانعقاد مؤتمر بكين. وعُقِد المؤتمر الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عمان، الأردن. وشارك فيه نشطاء وناشطاتٌ من المجتمع المدني من المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر 1993. لم أكن أرغب بدايةً بالذهاب؛ في الواقع، ما أذكره هو أنني ذهبتُ إلى هناك على مضضٍ بناءً على طلب مديرتي الجديدة التي ستصبح مرشدتي النسوية طوال حياتي، مايتراي موخوبادهياي. كانت انضمّت بنفسها إلى فريق الجندر في منظمة "أوكسفام – بريطانيا"، بوصفها ناشطةً نسويةً وباحثةً ومؤلفةً وأكاديميةً مختصّةً بمناطق الهند وجنوب آسيا. وبحكمة سنّ الثلاثين، كنتُ مقتنعةً أنني قد رأيتُ كل شيء، وأن الاجتماع سيكون بمثابة تجمّعٍ لجَمعٍ من النساء المحافظات اللواتي يمثّلن المنظمات غير الحكومية المختصّة بالنساء، ولكنها، بالتأكيد، لم تكن نسوية. كنتُ مدركةً تمامًا الفرق بين الفئة الأوسع من «المنظّمات النسائية» والمنظمات النسائية النسوية التي تُعّد مجموعةً فرعيةً مميّزة (مولينو؛ 1998). كنتُ أتوقع أن يُعقد الاجتماع في فندقٍ فاخر، وأن يكون تأثيره، كما نتائجه، ضئيلًا أو معدومًا. وكنتُ واثقةً بما فيه الكفاية، أنّ شخصيتَين معروفتَين ومكرّستَين في صفوف الحركات النسائية، تنسّقان ذلك الاجتماع وتتلاعبان بالإجراءات وتؤثّران فيها – أي تحرّكان الخيوط - وتقرّران بشكلٍ أحادي نتائج اللقاء، حتى قبل أن يبدأ. واحتجّ العديد من المنظمات النسائية المستقلّة والصغيرة على عدم الشفافية، لاسيّما في ما يتعلق

بإعداد البيان النهائي للاجتماع.

كانت سياسات المنطقة حاضرةً بكلّ ثقلها. وكانت الدول حاضرةً في كل مكان، من خلال أجهزتها المختلفة. حضرَت قوافل كبيرةٌ من الـ GONGOs (لفظٌ مختصرٌ يستخدمه البعض منا للإشارة إلى الظاهرة الشائعة للمنظمات "غير الحكومية" التي تديرها الحكومات)، وأشادَت بالإنجازات والكلمات الحكيمة لرؤساء دولها. كان ذلك في مطلع التسعينات: كان الطغاة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا يزالون في قمّة شعبيتهم، ويتفاخرون بصداقاتٍ وثيقةٍ مع العديد من القادة في الغرب. صدّروا سرديّةً مفادها أنهم كانوا آخر معقلٍ ضد الإسلاميّين الأصوليّين، وبالتالي، باتوا حلفاء مرغوبين للعديد من بلدان الشمال العالمي. سمح ذلك لحكوماتهم بقمع المجتمع المدني والناشطين والناشطات، وخصوصًا المدافعين والمدافعات عن حقوق النساء في بلدانهم لعقود، ومن دون أيّ مساءلة. ومضى البعض إلى حدّ إعلان نفسه مدافعًا مطلقًا عن حقوق النساء (اتصالات وملاحظات شخصية). سيسقط العديد من رؤساء الدول أولئك، بالوسائل العنفية على الأغلب، مع بداية الربيع العربي في عام 2011 (أو حتى قبل ذلك، في حالة العراق).

إلى جانب ذلك، هيمنَت المنظّمات غير الحكومية المحافِظة وكبيرة الحجم على الساحة في عمان، وفرضَت سرديّةً تدعو إلى "التكامل" بين المرأة والرجل - أي الاعتراف بالأدوار المختلفة لكلٍّ منهما ودور ذلك في إفادة المجتمع. رأَت الجماعات الدينية الأصولية أن تلك الأدوار لم تكن متكاملةً أو طبيعيةً فحسب: بل هي هبةٌ من الله. لذلك، شَيْطنَت تلك الجماعاتُ مفهوم المساواة بين النساء والرجال، واستخدام مصطلح «الجندر» للإشارة إلى الجذور الاجتماعية لأدوار النساء والرجال والعلاقات ما بينهم/ن. هكذا، أدان المحافظون والأصوليّون مفاهيم النسوية، وحقوق النساء، والمساواة، والاتفاقيات الدولية، باعتبارها مستوردةً ومفروضةً من الغرب.

لم تحبطنا مواجهة تلك الديناميّات، وعملنا على تطوير استراتيجياتٍ مضادّة. شارَكنا، مايتراي وأنا، في العديد من الجلسات العامة والفعاليات الجانبية. اكتشفتُ وسط ذلك الحشد، وجود مجموعاتٍ نسويةٍ نابضةٍ بالحياة، وتقدّميةٍ وجريئة، كان عليها، إلى جانب محاربة النظام الأبوي في سياقاتها المحلية، التعامل مع ما كنا نشهد عليه خلال الحدث نفسه: اضطهاد الدولة، والضغط المضادّ من قبل المنظمات غير الحكومية النسائية المحافظة، وتهديد الجماعات الدينية المتطرّفة. لقد رأينا، ربما لأوّل مرة، الأشكال المختلفة للمقاومة والمُناصرة التي استخدمَتها تلك المجموعات النسوية، وتمثّلت بقوة المعرفة، وأصوات النساء القاعديّات وسرديتاهنّ. وكانت تلك المجموعات وحدها القادرة على أن تشارك بدقّةٍ تجارب التمييز والقمع ضدّ النساء في بلدانها، وأثر القوانين والممارسات التمييزيّة. لم تكتفِ فقط بمشاركة الروايات عن العنف المبني على النوع الاجتماعي، وما يسمى بـ"جرائم الشرف"، والحرمان الاقتصادي والاجتماعي، وغيرها من الممارسات القمعية بوضوحٍ كبير، بل قدّمَت أيضًا تحليلاتٍ لها، تُظهر الأنماط المشتركة، وتُلخّص الحلول المطلوبة في أدقّ تفاصيلها. في عام 1993، كانت تلك المجموعات تطالب بما نسمّيه الآن تفكيك النظام الأبوي، بما في ذلك مؤسّساته الاجتماعية. لقد وجدنا حلفاء وحليفاتٍ لنا وأخواتٍ نسويات. بعدما بدأنا بالتعرّف إليهنّ في مؤتمر عمان، عدنا إلى مقرّ منظمة "أوكسفام" في المملكة المتحدة وتابعنا التواصل وتطوير العلاقات معهنّ.

بدأَت الاستعدادات النشطة لمشاركة "أوكسفام الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" في مؤتمر بكين لعام 1995

مباشرةً بعد مؤتمر عمان التحضيري، واتخذَت شكل تعاونٍ وثيقٍ بين الفريق المعني بشؤون النوع الاجتماعي، والممثّلين الإقليميّين والمكاتب الميدانية في المنطقة. لقد أثمر مؤتمر عمان الكثير من الأفكار، خصوصًا لناحية تحديد الثغرات والتحديات في المناطق التي تتطلب حشدًا أوسع وأحدَث، إضافةً إلى الحلفاء والحليفات المحتملين/ات. اتضح لنا من تجربة عمان أن علينا إرساء الشراكات مع حلفائنا وحليفاتنا من المجتمع المدني النسوي وتعزيز التعاون الإقليمي. وفكّرنا باحتمالات استخدام قوتنا كنسوياتٍ عاملاتٍ في منظمةٍ غير حكوميةٍ دوليةٍ مقرّها الشمال العالمي، في سبيل توسيع وصول المنظمات النسوية الشقيقة إلى مساحات المناصرة العالمية. فكرنا أيضًا بالمشاركة في شبكةٍ إقليميةٍ من المنظمات ذات الفكر المماثل، انطلاقًا من إيماننا بأن ذلك قد يوفّر دعمًا للمناصرة المحلية والإقليمية. شعرنا أن تلك ستكون الطريقة لتغيير سياسات الدول. كان من الواضح أن المشاركة المباشرة مع الحكومات في المنطقة، حتى مع وجود عقلٍ منفتحٍ وسلوكٍ إيجابي، لن يؤدي إلا إلى تعزيز أجندات الدول لإحكام قبضتها على المجتمع المدني.

وتميّزَت تلك الفترة على وجه الخصوص بمبادرَتَيْن: الأولى، كانت تحديد المجموعات النسوية التي لم تكن جزءًا من المجموعات المعتادة المشاركة في اجتماعات حقوق النساء في بلدانها والمنطقة. وتواصلنا مع تلك المجموعات ودعمناها بالموارد المالية والتقنية لتسهيل وصولها وضمان قدرتها على التعبير عن الرأي قبل مؤتمر بكين وخلاله وبعده. وأدى ذلك القرار، والإجراءات التي تلته، إلى دمج مجموعةٍ فعالةٍ من النساء الريفيات، والنساء ذوات الإعاقة، واللاجئات، في مؤتمر بكين. وأدى ذلك بدوره إلى استمرار الحشد ما بعد مؤتمر بكين، والانخراط في نشاط الجماعات النسوية في المنطقة ونقاشاتها. أحد الأمثلة على نتائج ذلك الجهد، كان إنجاز بحثٍ عن التأثير المختلف للإعاقة بحسب النوع الاجتماعي، في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ونتج عن ذلك إصدار منشورٍ سعى إلى إيصال أصوات النساء ذوات الإعاقة في لبنان وفلسطين واليمن (أبو حبيب 1997). عرض ذلك المنشور في أحد فصوله كيف أنشأَت النساء ذوات الإعاقة جسورًا مع الحركات النسوية على مستوى العالم، وكيف استخدَمن تلك المنصّة للدفاع عن حقوقهن.

بدأَت المبادرة الثانية باكتشافنا، خلال اجتماع عمان التحضيري، لشبكةٍ إقليميةٍ فريدةٍ اسمها "تعاونية 95 المغاربية من أجل المساواة"، وهي جماعةٌ أنشأتها عضواتها لغرضٍ وحيدٍ هو التحضير لبكين 1995. وغطّت التعاونية التي نسّقَتها "المنظمة المغربية لحقوق النساء"، و"الجمعية الديمقراطية للنساء في المغرب"، ثلاث دولٍ في المغرب - هي الجزائر والمغرب وتونس، وركّزَت على الضغط من أجل إصلاح قوانين الأسرة في البلدان الثلاثة. كان عمل الشبكة قائمًا على المعرفة، وشدّد على البحث القانوني والاجتماعي، واختتم بإنتاج وثيقةٍ رائدةٍ بعنوان "مئة تدبيرٍ لإصلاح قوانين الأسرة"[1]. ودعم المكتب الإقليمي لمنظمة "أوكسفام" في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أكسفورد ترجمة هذا التقرير إلى اللغة الإنكليزية لتوسيع نطاق انتشاره. بلا شكّ، مثّل وجود التعاونية في بكين، والمعرفة التي أنتجتها ونشرتها، والعمل الذي واصلته بعد مؤتمر بكين عام 1995، أحد الأسباب الرئيسة للإصلاح الهام لقوانين الأسرة في المغرب عام 2001 (اتصالات شخصية وملاحظات). وتبع ذلك إصلاحاتٌ مماثلةٌ في الجزائر عام 2005. وتحقّق إلى حدٍّ كبيرٍ الهدف الذي حدّدته التعاونية من أجل بكين، وشكّلَ ذلك سابقةً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بالنسبة لمنظمة "أوكسفام" في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ساعدَت تلك النتيجة في توجيه وإرشاد وتشكيل الجهود لخمس سنواتٍ متتالية، وفي الانخراط مع المنظمات النسوية في المنطقة بشأن القضايا المتعلقة بإصلاحات قانون الأسرة والإصلاحات القانونية الأخرى.

كانت الدروس الرئيسة المستقاة من تلك الفترة الحرجة المؤدية إلى بكين تتعلّق بأهمية التواصل الإقليمي والعمل الجماعي، والبحث المحلي الذي يعتمد على واقع المنظمات النسوية ومنظمات حقوق النساء المحلية، وأهمية توليد المعرفة ونشرها، فضلًا عن الضغط النسوي المستقل. علاوةً على ذلك، أوضحَت تلك الفترة أيضًا أهمية الوجود الواسع والصريح لنسويات المنطقة في المساحات الدولية التي تركز على المساواة الجندرية وحقوق النساء. وفي مؤتمر بكين، شغلن بالفعل المساحة المتاحة لهن، ووجّهن رسالةً صريحةً وقويةً من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

من المهم أن نلاحظ هنا أن هذا الوجود أصبح ممكنًا من خلال التمويل الذي وفّرته العديد من المنظمات الدولية بما في ذلك منظمة "أوكسفام – بريطانيا"، عبر مكتبها الإقليمي في المنطقة. الآن، وبعد مرور الوقت، بات من الممكن تقدير التأثير بعيد المدى لهذا الاستثمار. وشملَت آثاره المختلفة إيصال الأصوات النسوية، وخلق فرصٍ للتنظيم النسوي من خلال التبادل والتعلُّم والابتكار. وعلى المستوى التنظيمي، شكّلَت تلك المحطّة لحظة تعاونٍ مثالي ودعمٍ وتضامنٍ متبادل بين فريق "أوكسفام" المعني بشؤون الجندر، والمكتب الإقليمي لمنظمة "أوكسفام" في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[2]. وخلق مؤتمر بكين زخمًا حاسمًا وفرصًا للتعاون وتجميع الموارد بين مختلف فروع "أوكسفام – بريطانيا". وربما كان هذا هو الحال بالنسبة للعديد من منظّمات التمويل الدولية الأخرى.

تجربتا بكين وهوايرو

بعد الكثير من التحضير (بما في ذلك الاجتماعات والاتصالات والمناقشات) والترقّب، غادرنا أخيرًا مقرّ "أوكسفام" في أكسفورد وتوجّهنا إلى بكين في 2 أيلول/سبتمبر 1995. ضمّت بعثة مقرّ "أوكسفام" الرئيس كلًّا من مايتراي وأنا، إضافةً إلى مسؤول الفريق المعني بشؤون النوع الاجتماعي، و زميلتَين أُخريَين. كانت الرحلة المغادِرة من لندن مليئةً بالأخوات النسويات اللواتي يتّخذن نفس الوجهة وبالقدر نسفه من البهجة. كان العديد منهنّ في الطريق إلى بكين آتياتٍ من بلدانٍ مختلفةٍ في جنوب الكرة الأرضية، مرورًا بلندن. أتذكّر جيدًا وصولنا إلى مطار بكين الدولي وتجمّع مئات النسويات في مناطق تسلّم الأمتعة، والتي كانت تتألّف، بالنسبة لكثيراتٍ منا، من الوثائق والتقارير والنشرات والكتيبات، إذ كنا لا نزال نستخدم الورق للتوثيق، وكان التوثيق الرقمي في ذلك الحين نادرًا.

قابلنا وقتذاك أعدادًا كبيرةً من الشباب والشابات الصينيّين/ات: متطوّعي/ات المؤتمر. كانوا وكنّ يرتدين قمصانًا تحمل شعار مؤتمر بكين على الجانب الأول، وشعارات الشركات متعدّدة الجنسيات المعروفة على الجانب الآخر. كانت تلك المفاجأة الأولى. كان هؤلاء المرشدون والمرشدات متعدّدي/ات اللغات، ومتعاونين/ات ومهذّبين/ات للغاية، وظلّوا بجانبنا طوال فترة إقامتنا.

نزل وفد "أوكسفام" في فندقٍ في بكين نفسها. وبمجرّد بدء فعالية هوايرو الموازية - التي يُشار إليها غالبًا باسم مؤتمر المنظّمات غير الحكومية – كنّا نستخدم وسائل النقل العام للوصول إلى هناك. واكتشفنا في اليوم الأول أن موقع هوايرو - الذي يبعد حوالي 50 كيلومترًا عن وسط مدينة بكين - قد شُيّد بسرعةٍ كبيرةٍ لاستضافة منتدى المنظّمات غير الحكومية. سمعنا أن الهدف من ذلك كان استيعاب مشاركين ومشاركات

من المجتمع المدني على مسافةٍ آمنةٍ من العاصمة حيث يقيم مندوبو ومندوبات الحكومات (وكذلك الأمم المتحدة وموظّفو وموظّفات المنظّمات الدولية الكبيرة، بما في ذلك المنظّمات غير الحكومية مثل "أوكسفام").

على الرغم من هذا التحدي، كنا، مايتراي وأنا، في مهمةٍ لدعم المنظّمات النسوية الشقيقة من جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والربط والتشبيك في ما بينها. عمليًا، كان هذا يعني متابعة الأحداث والأنشطة المختلفة التي تنظّمها المنظمات النسوية من تلك المناطق في هوايرو بغية التعرّف إلى ما كان يحدث في الخيم الكبيرة المتعدّدة التي نُصبَت في مواقع مختلفةٍ هناك (كانت تلك الخيم موزعةً وفق تقسيمٍ جغرافي بحسب مناطق العالم وتفرّعاتها، وبحسب المواضيع، على سبيل المثال كانت هناك خيمة للنساء ذوات الإعاقة، وواحدة لـ "نساء المتعة"[3] السابقات، وأخرى لنساءٍ من الشعوب الأصلية، وخيم كثيرة أخرى تابعة لمجموعاتٍ هائلة التنوّع). كنا نسعى للتعرّف قدر الإمكان إلى القضايا المُثارة، ومَن أثارها، وما الروابط التي يمكن نسجها وتسهيلها، وكيف يمكن نقل القضايا المهمّة للمجموعات في المنتدى الحكومي.

قد نبخس منتدى المنظمات غير الحكومية في هوايرو حقّه، إن اكتفينا بالقول إنه كان نابضًا بالحياة. كانت تلك مساحةٌ سحريةٌ جمعَت النسويات من جميع أنحاء العالم حيث أخذن يتجادلن ويتناقشن ويضغطن ويعرضن ويتواصلن. رأينا كمّ التحضيرات التي أفضَت إليه، وقوّة التنظيم والصوت الجماعي. جاءت المنظّمات النسوية مُجهزةً بالمعلومات والتحليلات والمنشورات والشهادات والبيانات والمطالب الواضحة. بُذلت جهودٌ جبّارةٌ في البحث والتحليل الجدّي! كان ذلك المؤتمر الموازي فرصةً تعليميةً مهمةً لنا جميعًا، إذ تمكّنا من التحدّث والمشاركة مع مجموعاتٍ متنوّعةٍ من النساء من أماكن مختلفة. كنا جميعًا نضع قضايانا ومطالبنا في المقدمة ونتشاركها مع بعضنا البعض في أهمّ مؤتمرٍ نسوي في القرن العشرين. تجلّى التضامن النسوي العالمي بطرقٍ مختلفة، والجدير بالذكر أنني شاهدتُ مسيرةً نظمَتها "نساءٌ بالأسود"[4] أدنّ فيها جميع أشكال العنف ضد النساء، والعديد من الأحداث الكبيرة الأخرى.

كان هناك تناقضٌ صارخٌ بين هوايرو، والمؤتمر الرسمي الصارم في بكين الذي سيطرَت عليه المنظّمات غير الحكومية المُدارة من قبل الحكومات، والذي استفاد من حماية الشرطة ومن حقيقة عدم السماح بأيّ مظاهرات. وعلى الرغم من هذه القيود، استخدمَت المنظّمات النسوية العديد من النصوص المبتكرة للتشويش على ما كان يمكن أن يتحوّل إلى مساحةٍ "معقّمة". أثار ذلك استياء الشرطة المحلية التي كانت، على ما اعتقدتُ طوال فترة المؤتمر، متوترةً للغاية من تجمّع أكثر من 30 ألف امرأةٍ في مكانٍ واحد.

تستذكر مايتراي في كتابها الذي صدر عام 2017 بعنوان "التخريب النسوي والتواطؤ – الحكوميّات ومعارف الجندر في جنوب آسيا" – حدثًا خاصًا استولَت فيه الناشطاتُ النسويات على سلّمٍ متحرّكٍ من أجل إجبار الوفود «الرسمية» على الاعتراف بوجودهنّ والاستماع إلى مطالبهنّ (موخوبادهياي 2017).

كنا في موقعٍ مُفيدٍ بصفتنا عاملتَين في منظّمة "أوكسفام"، ما خوّلَنا مراقبة منتدى المنظّمات غير الحكومية والمؤتمر الرسمي في آن. فقد كانت منظّمة "أوكسفام – بريطانيا" مندوبًا رسميًا ومراقبًا عن المنظّمات غير الحكومية في المؤتمر الرسمي. سمح لنا هذا بالمرور والوصول إلى الفعاليّات الرسمية التي كانت تحت سيطرة الشرطة المحلية والأمن التابع للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أنّ وضع المراقِب لم يوفّر لنا الكثير من النفوذ للتأثير على المناقشات، لكننا بذلنا الكثير من الجهد والوقت للضغط ومراجعة مسوّدة "إعلان

ومنهاج عمل بكين" (BPfA)، ورَسم نطاق المشهد، وإيجاد حلفاء وحليفاتٍ بين الوفود الحكومية ذات التفكير المشابه.

ماذا يعني مؤتمر بكين في الوطن، وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها

أركّز في هذه الفقرة على بعض الطرق الرئيسة التي ساهم فيها مؤتمر بكين، و"إعلان ومنهاج عمل بكين" بإلهام العمل النسوي في لبنان، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالاعتماد على تجربتي الخاصة كناشطةٍ هنا.

التنظيم على المستوى الإقليمي: "مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي" (CRTD-A)

في حزيران/يونيو 1999، وبعد فترة تكوينٍ امتدّت لسنة، بلغَت مجموعةٌ من الناشطين والناشطات من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مرحلةً جديدةً في مسيرتنا. وكان لمؤتمر بكين عام 1995 الدور الأبرز في إلهام وتشكيل هذا الواقع. عدتُ إلى العمل في المنطقة مع طفلةٍ وإرادةٍ ملحّةٍ لتعزيز حقوق النساء والمساواة الجندرية لبناء مستقبلٍ أفضل لابنتي، وكذلك للفتيات الأخريات اللواتي ينشَأن في المنطقة. كان هناك العديد من الناشطات المتوافِقات فكريًا، اللواتي شاركن في التحضير لمؤتمر بكين ومتابعته من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كان البعض منا في مواقع مختلفة، سواء في المنظّمات غير الحكومية النسائية والنسوية، أو في منظماتٍ غير حكوميةٍ دوليةٍ مثلي، أو في الجامعات ووكالات الأمم المتحدة في بلداننا الأم. كان مؤتمر بكين والنتائج التي حقّقها مصدر إلهامٍ لنا. وشمل ذلك بالضرورة الأدوات التي سنستخدمها في جهود المناصرة، وكذلك إدراك القوة النابعة من التنظيم على المستوى الإقليمي. وكانت الأداة الرئيسة بين تلك الأدوات هو "إعلان ومنهاج عمل بكين" الذي بوسعنا استخدامه لمحاسبة حكوماتنا.

في لبنان، أنشأنا "مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي" (المُشار إليها باسم CRTD-A) كمنظّمةٍ غير حكومية. سجّلت المنظّمة رسميًا في لبنان، وعملَت في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. استندَت مهمّة ورؤية المنظمة إلى نصّ "اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة" أو سيداو (CEDAW) لعام 1979، والتي وقّعتها الحكومة اللبنانية في عام 1997، بعد مؤتمر بكين، إلى جانب "إعلان ومنهاج عمل بكين".

بناءً على المعارف المكتسبة، والشبكات، والأفكار، والصداقات التي تطوّرَت خلال السنة التمهيدية لمؤتمر بكين، والمؤتمر نفسه على مدى أسبوعَين، أطلَقنا "مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي" لتكون منظّمةً نسويةً إقليميةً لحقوق النساء، تعمل على تعميم مراعاة المنظور الجندري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. شكّلنا شبكةً قويةً من منظّمات حقوق النساء، مع مجموعاتٍ من لبنان وسوريا وفلسطين والأردن ومصر والمغرب، وتونس، والجزائر، والبحرين. تألّفَت النواة التأسيسية لـ "مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي" من أشخاصٍ يتشاركن ويتشاركون التزامًا مماثلًا لتعزيز المساواة الجندرية في جميع بلداننا، ونهجًا مشتركًا يقوم على القيم والمبادئ النسوية. شكّلَت "مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي" هيئةَ تنسيقٍ وتحوّلَت إلى مؤسّسةٍ «مظلّةٍ» لنا.

اجتماعات الشركاء الإقليميّين

على مدى حوالي 12 عامًا، تمكنَت "مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي" من جمع الأموال لعقد اجتماعٍ أو اجتماعَين حضوريَّين للفريق كلّ عام. وغالبًا ما كانت الاجتماعات تُعقد في بيروت، وأحيانًا في الرباط والقاهرة، وأتاحَت للأعضاء والعضوات الأساسيّات تحليل السياقات المتغيّرة التي تواجه كل مجموعةٍ من المجموعات في مختلف بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتبادل المعلومات، والتخطيط ووضع الاستراتيجيات معًا. والأهم من ذلك، أن هذه الاجتماعات والاتصالات - في الأيام الأولى عبر الهاتف، ولاحقًا عبر الإنترنت - مكّنَتنا من دعم بعضنا البعض، في حين كان على العديد من عضوات المجموعة الأساسية التعامل مع مختلف أشكال الاضطهاد في بلدانهنّ. وشهدَت هذه الاجتماعات الأختيّة المفعمة بالحيوية والإبداع، ولادة العديد من المبادرات الإقليمية التي وضعَت إطارًا لتنفيذ اتفاقية سيداو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

عُقد آخر اجتماعٍ للشركاء الإقليميّين في بيروت في عام 2016، بعد خمس سنواتٍ من بداية الربيع العربي، والذي (على غرار جائحة فيروس كورونا)، فاجأنا وكان له تأثيرٌ ضخمٌ في المنطقة كما عرفناها. بعد عامَين على الربيع العربي، تركّزت جهودنا واهتماماتنا على كيفية إعادة وضع الاستراتيجيات كنسويات، في السياق الجديد. كان علينا التعامل، على وجه الخصوص، مع وصول الأنظمة الجديدة المحافظة والإسلامية إلى السلطة، فضلًا عن المؤشرات المتزايدة للحروب والصراعات التي كانت تلوح في أفق المنطقة. وفي أعقاب الربيع العربي، كان من الواضح أنه بغضّ النظر عمّن أُطيح به ومَن تولى السلطة من الدكتاتوريّين القدامى، كان ذلك سيشكّل تحدّيًا جديدًا لحقوق النساء ومجتمع الميم عين، مع بروز أشكالٍ جديدةٍ ومختلفةٍ من الاضطهاد. على هذا النحو، كان قرارنا في "مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي" يتمحور حول تكثيف المناصرة للالتزام بـ "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (سيداو)، وكذلك التعاون الإقليمي، والمناصرة المشتركة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

العمل مع المنظمات النسائية

كان واضحًا في الأيام الأولى من تأسيس "مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي"، ضرورة بذل الجهود لبناء المعرفة والمهارات التنظيمية لحقوق النساء والمنظمات النسوية، في سبيل الاستفادة الكاملة من المفاهيم والأدوات التي أُنتِجَت خلال مؤتمر بكين. وعلى مدار فترةٍ أوليةٍ امتدّت لأكثر من عقد (1999-2009)، نظّمنا ورش عملٍ تدريبيةً إقليميةً ووطنيةً لمنظّماتنا، بالتوازي مع المنظّمات النسوية في شبكاتنا المحلية. لم يكن العديد من تلك المنظمات يعمل في السابق في إطار حقوق النساء أو النضال النسوي، لذا أمضَينا وقتًا في مناقشة القضايا التي تواجهها النساء في دوائرهنّ، وتبادل وجهات النظر النسوية حول هذه القضايا. شارَكنا معرفتنا وخبرتنا في مقاربة الجندر والتنمية (GAD) للتنمية الدولية، وناقَشنا الأفكار حول وسيلة "تعميم مراعاة المنظور الجندري" [6]- وهو مفهومٌ واسع الاستخدام، ولكنه غامض - من الناحيتَين النظرية والعملية. نُظّم العديد من دورات تدريب المدرّبات والمدرّبين حول النوع الاجتماعي، في جميع البلدان الممثّلة في الشبكة الإقليمية، من أجل تعزيز وجود خبراء التدريب الجندري المحلّي الذين واللواتي سيُعزّزن بدورهنّ المعرفة والمهارات حول النوع الاجتماعي والتحليل النسوي داخل المجموعات والمجتمعات المحلية، بما في ذلك النساء في المناطق الريفية، والنساء في مخيّمات اللجوء، ومجموعات الإعاقة.

حملة حقّ المرأة العربية في الجنسية

في عام 2000، أطلقَت المجموعة النواة لـ "مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي" ما أصبح يُعرف باسم "حملة حقّ المرأة العربية في الجنسية". لا تزال هذه الحملة الإقليمية حيّةً وفاعلةً في لبنان حتى الآن، وتدعو إلى إصلاح قوانين الحصول على الجنسية في مختلف البلدان، وهي قوانين تميّز ضد النساء وتحرمهنّ حقهنّ المستقلّ في الجنسية، أو منحها لأبنائهنّ وأزواجهنّ. استطعنا في البداية تحقيق إصلاحاتٍ كاملةٍ أو جزئيةٍ في مصر والجزائر والمغرب، تلتها معظم الدول العربية الأخرى. وحتى وقت كتابة هذا المقال، بقيَت الاستثناءات في لبنان والأردن والبحرين. وكانت الحملة مستوحاةً إلى حدٍّ كبيرٍ من الاستراتيجيات التي استخدمَتها النسويات في بكين (أبو حبيب 2011)، إذ أنتَجنا ونشرنا المعرفة حول حرمان النساء من حقوق الجنسية وتأثير ذلك عليهنّ وعلى عائلاتهنّ، وحشَدنا النساء للتنظيم والتحدّث عن حقوقهنّ، وضغطنا على الحكومات باستخدام "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، و"إعلان ومنهاج عمل بكين" كأطُرٍ لمطالبنا. كما استخدمنا الجلسات السنوية لـ "لجنة وضع المرأة" (CSW) في نيويورك كمساحاتٍ للمناصرة العالمية وبناء التحالفات.

العمل مع الآليات الوطنية المعنية بشؤون النساء

في أعقاب بكين، جاء الردّ المشترك من قبل الدول بإنشاء ما أصبح يُشار إليه باسم الآليات الوطنية المعنية بشؤون النساء. ويشير ذلك إلى مؤسساتِ الحكومة المكلّفة بالعمل المتعلّق باحتياجات النساء وحقوقهنّ. وشارك الفريق النواة في "مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي" في التخطيط لإجراء بحوثٍ إقليميةٍ والتفكير في تجربة إنشاء الآليات المعنية بشؤون النساء في بلدان المنطقة. وعملنا جماعيًا على تحليل الوسائل التي قرّر فيها كل بلدٍ من بلداننا إنشاء هيكلٍ جديد (أو إعادة استخدام هيكلٍ موجودٍ مسبقًا) من أجل الوفاء بالالتزامات التي تعهّد بها تجاه "إعلان ومنهاج عمل بكين"، مع تطبيق ما يرقى إلى محاكاةٍ ساخرةٍ لذلك الالتزام، في الوقت نفسه.

كانت الاستجابة النموذجية لدول المنطقة هي الإعلان عن إنشاء وزاراتٍ للمرأة، سواء عبر استحداثها، أو في أحيانٍ كثيرة، عبر إعادة تدوير كياناتٍ سابقة. وغالبًا ما حملَت تلك الكيانات أسماء تتضمّن العائلات والأطفال - ربما لتجنّب خطر منح الجمهور انطباعًا بأنّ الدولة تدعم تصوّر النساء أفرادًا مستقلّاتٍ ومواطِنات كاملات. وعلى هذا النحو، ضاعت مكاسب بكين الأساسية، إذ كانت أفكار "التكامل" بين الجنسَين، ومفاهيم المرأة كزوجةٍ أو أمٍّ أو ابنة، لا تزال راسخةً وتحظى بالترويج من قبل هذه الكيانات. ومن الهيئات المشتركة الأخرى التي أنشأَتها الدول استجابةً لبكين كانت "المجالس الوطنية للمرأة" التي أُنشئت في بعض البلدان للعمل بدلًا من الوزارة. وكانت هذه الهيئات ذات طابعٍ استشاري؛ فهي لا تتمتع بدورٍ تنفيذي، لكنّها تهدف إلى العمل كجسرٍ بين النساء ومنظّمات المجتمع المدني من جهة، والحكومة من جهةٍ أخرى. ومع ذلك، في كثيرٍ من الحالات، انتهى الأمر بالمجالس إلى تمثيل مصالح الحكومات بدلًا من إيصال أصوات منظّمات حقوق النساء (ملاحظات شخصية).

كذلك عيّنَت غالبية الحكومات «جهات تنسيق معنية بمسائل المساواة بين الجنسَين» في مختلف الوزارات. وستكون هذه الجهات، كما يشير اسمها، حلقة الوصل الأولى بالنيابة عن وزاراتها في ما يتعلق بجميع المسائل المتصلة بـ «الجندر» أو النساء[7]. وكانت تلك مهمّةٌ مبهمةٌ إلى حدٍّ ما، خاصّةً أن عددًا قليلًا جدًا

من موظّفي وموظّفات القطاع العام كان سمع في ذلك الوقت عن مصطلح الجندر، أو علِم بالالتزامات الرسمية لبلده بشأن حقوق النساء والمساواة الجندرية. وكان من غير المرجّح أن يكون هؤلاء على درايةٍ باتفاقية سيداو أو بإمكانية استخدامها لتعزيز حقوق النساء والمساواة الجندرية في المنطقة. وكان شائعًا أن يوكَل إلى موظّفةٍ ما في القطاع العام دورَ منسّقة شؤون الجندر في ظلّ غياب أيّ تدريبٍ أو توجيه.

واستجابةً لهذه البنية الجديدة في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بدأت "مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي" فترة عملٍ امتدّت لسنوات، كان هدفها تزويد فِرَق الآليات الوطنية المعنية بشؤون النساء وجِهات التنسيق من مختلف الوزارات بتدريباتٍ عن معنى الجندر، والتحليل النسوي لقضايا النساء والفتيات، وأدوات تعميم مراعاة المنظور الجندري، والمفهوم المركّب لمبدأ "الشخصي هو سياسي". استمرّ هذا العمل لفترةٍ طويلةٍ في أواخر التسعينات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وساهم ذلك في جعل الكثير منّا ينخرط في إنتاج مواد تدريبيةٍ للشعوب الأصلية، ومراجعة اللغة، وتصميم تمارين التدريب وتكييفها.

من خلال التقييم والرصد، حاولنا معرفة المنهجية الأنسب لكل فئةٍ من المتدرّبين والمتدرّبات، ومعرفة تأثير التدريب، وكيف استخدم الأشخاص المعرفة المكتسبة. وفي حين كان ممكنًا - ومشجّعًا في كثيرٍ من الأحيان - تتبّع تأثير تدريب المنظّمات النسائية والمجتمعية التي ذكرتُها في القسم السابق، كان الأمر صعبًا و محبطًا عند تتبّع الآليات الحكومية المعنية بشؤون النساء وجهات التنسيق الخاصة بمسائل الجندر؛ ومن حيث التأثير الدائم، بدا ذلك التدريب غالبًا غير مجدٍ. على سبيل المثال: خلال عامَي 2018 و2019، وجدتُ نفسي مرةً جديدةً أقدِّم تدريبًا على تعميم مراعاة المنظور الجندري لجهات التنسيق المعنية بالجندر في جميع الوزارات في لبنان. كان ذلك ضروريًا لأنه بحلول ذلك الوقت، كان أعضاء جهات التنسيق المعنية بالجندر ممّن جرى تدريبهنّ/م خلال الفترة الممتدة بين عامَي 1999 و2005، قد غادرن وغادروا مناصبهنّ/م، من دون أن ينقلوا أيّ معرفة من تدريبهنّ/م الخاص للموظّفات والموظّفين الجدد. ببساطة، لم يكن هناك أثرٌ لأيّ ذاكرةٍ مؤسّسيةٍ في تلك الوزارات.

تمويل عملنا

شاركنا جزءًا من المسيرة التي وصفتُها هنا – وأصبحَت ممكنة - بفضل دعم عددٍ من المتبرّعين والمتبرّعات والصناديق النسوية ذات التفكير المماثل. كانت منظّماتٌ مثل "الصندوق العالمي للنساء" (الولايات المتحدة الأميركية)، ومؤسّسة "كفينا تيل كفينا" (Kvinna till Kvinna، السويد)، و"كفينفو" (Kvinfo، الدنمارك)، من بين المنظّمات التي آمنَت بأهمّية التنظيم الجماعي والإقليمي والنسوي، ودعمَت بالتالي "مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي". هذه الأمثلة تُظهر بالفعل قيمة وأهمية تمويل الحركة النسوية على مدى عدة سنوات، بدلًا من الأنشطة المتفرقة. كما تُظهر الحاجة الماسّة للتنظيم النسوي لخلق مساحاتٍ للتفكير والتحليل والتخطيط المشترك. الأهم من ذلك كله، أن هذا النوع من التمويل يسمح لمنظّماتٍ مثل مجموعة "الأبحاث والتدريب للعمل التنموي" بالحفاظ على الزخم بعد مؤتمر بكين والمشاركة في فعاليّات بكين 25+.

أهمية مؤتمر بكين: ما الذي جعله محطّةً فارقةً وما الذي ظلّ ناقصًا؟

عندما أستذكر السنوات الخمس والعشرين الماضية، أسأل نفسي، ما الذي جعل مؤتمر بكين علامةً فارقةً في النضال من أجل حقوق النساء في جميع أنحاء العالم؟ أعتقد أن هذا يعود إلى التقاء عدّة عوامل مهمّة. أولًا، تحقّق مؤتمر بكين والمؤتمرات السابقة بفضل العمل الدؤوب للنسويات في السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي من أجل زيادة الوعي بحقوق النساء باعتبارها من حقوق الإنسان. كانت النسويات يعملن في كل مكان، وعلى جميع مستويات المجتمع، وفي جميع أنواع المؤسسات. وكان ثمّة مناخٌ من التقبّل للأفكار والسياسات التقدمية داخل منظومة الأمم المتحدة، والرغبة في تقديم تنميةٍ قائمةٍ على الحقوق، وسياقٍ سياسي عالمي ملائم.

من الصعب أن ينسى ذلك أيّ شخصٍ حضرَ/ت مؤتمر بكين. يؤمن معظمنا أن تلك كانت لحظةً حاسمةً في حياتنا وفي تقدّم البشرية. كان مؤتمر بكين عام 1995 أكثر بكثيرٍ من مجرد اجتماعٍ رسمي للحكومات وصانعي القرار الدوليّين، إذ استند إلى تراكم البحوث والمعارف التي خلقتها النساء أنفسهنّ، ولاسيّما النساء من الجنوب العالمي: في المستعمرات السابقة، وفي بلدانٍ أخرى طُبعت بتجارب مختلفةٍ من الغزو والاستغلال على أيدي النخب. كما تميّز المؤتمر بالتمويل النسوي التضامني الذي تم استثماره في إتاحة المساحات للنساء والنسويات للتلاقي، وتوليد المعرفة، ووضع الاستراتيجيات لمؤتمر بكين وما بعده[8]. ربما كان ذلك ما أثرى المحادثات في بكين وجذّرها، وعزّز الدور الذي أدّته منظمات المجتمع المدني النسوية في ضمان أن تكون لغة الوثائق المنتجة واضحةً وتلبّي معظم توقّعات النساء. في الوقت نفسه، كان العدد الكبير من المنظّمات النسائية والنسوية الحاضرة خلال مؤتمر بكين، يعني أيضًا وجود كتلةٍ أساسيةٍ قادرةٍ على تشكيل ضغطٍ كبيرٍ يتصدّى لتأثير تحالفات الحكومات المحافظة والجماعات الأصولية التي كانت حريصةً على فرض أجنداتها.

قد لا تكون نتائج مؤتمر بكين مثالية، إذ لم يكن "إعلان ومنهاج عمل بكين" مصحوبًا بأهدافٍ لقياس مدى تأثيره، كما أنه افتقر إلى الأموال اللازمة للتنفيذ، وغطّت عليه بالنسبة لكثيرين، العديدُ من الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) التي بدأ تنفيذها عام 1995 في مسارٍ منفصل. ومع ذلك، قدّمَت بكين للناشطات النسويات في جميع أنحاء العالم الإلهامَ والدعم والأطُر والأهداف لتحقيق المساواة الجندرية. في خلال السنوات التي أعقبَت بكين، نشط الآلاف منّا في استخدام تلك الأدوات لتعزيز الحقوق والمساواة في سياقاتنا المختلفة. أصبح أمرًا شائعًا لجميع العامِلات والعامِلين في مجال التنمية الدولية التحدّث عن حقوق النساء والمساواة الجندرية. وشكّل هذا تقدّمًا ما، حتى وإن كنا ندرك جيدًا أخطار القول من دون الفعل.

كلّ خمس سنوات، كنا نتجادل ونختلف حول ما إذا كان ينبغي عقد مؤتمرٍ خامسٍ للأمم المتحدة بشأن النساء أم لا، لاسيّما بالنظر إلى آثار 11 أيلول/سبتمبر وما ترتّب على ذلك من تآكل حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. بعد فترةٍ قصيرةٍ من الأمل في منتصف التسعينات، شكّلَت بكين ذروتها، خشيَ العديد من الناشطات في الحركات النسوية العالمية، بل وعارَضن، إنشاء مساحةٍ تخاطر بإعادتنا إلى الوراء لجهة التزام الدول بحقوق النساء، وسط صعود الحكومات المحافِظة في جميع أنحاء العالم والوقائع التي فرضَها عالم 9/11.

احتفالاتٌ عامرةٌ في زمن الوباء العالمي

حان وقت الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لبكين، بكين 25+. تمّ التحضير لمجموعةٍ من الاحتفالات

والمواعيد الرائعة في عام 2020. إنها الذكرى السنوية العاشرة لـ "هيئة الأمم المتحدة للمرأة"، وهي كيانٌ استُحدث بعد ضغوطٍ واسعة النطاق من قبل ناشطاتٍ نسوياتٍ عالميات؛ والذكرى الخامسة لأهداف التنمية المستدامة (SDGs)؛ والذكرى العشرين لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن[9]. لقد مرّ عامٌ واحدٌ فقط على الاحتفال الخامس والعشرين بـ "مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للسكان والتنمية" (ICPD)، الذي عُقد في القاهرة عام 1994. وأُقيمت فعاليةٌ تذكاريةٌ للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في كينيا في تشرين الثاني/نوفمبر2019 .[10]

قبل انتشار فيروس كورونا، كان الهدف من بكين 25+، وما أصبح معروفًا بمنتدى المساواة الجندرية، أن تصير مبادرةً يقودها المجتمع المدني، بمشاركةٍ كبيرة وفعّالةٍ من قبل النسويات الشابات (الهدف أن يكون 30 بالمئة على الأقل من المشاركين والمشاركات من الفئة الشابة). تأسّسَت مجموعاتٌ وهياكل من أجل ضمان أقصى مشاركةٍ للمجتمع المدني في هذا الاجتماع الفريد، بما في ذلك مجموعة استشارية من حوالي 400 شخص اجتمعَت بواسطة منظمة CSW/NY[11] غير الحكومية، إلى جانب مجموعةٍ استراتيجيةٍ وقياديةٍ كبيرةٍ أخرى جمعَتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تحت عنوان "المشاورات الإقليمية للشابات" (Kanyongolo، هذا العدد)، ومبادرة fwMAP (خطة عمل الحركة النسائية والحركة النسوية)، بهدف إرساء حوارٍ حول الأولويات النسوية اليوم، يشمل أصواتًا متنوّعةً حول العالم باستخدام منصّات الإنترنت (Upreti and Soon-Young Yoon، هذا العدد). ومن القفزات التي حقّقناها منذ عام 1995، أنه كان علينا، في ذلك الوقت، أن نفكك تمامًا أهمية التقاطعية ونطوّر هوياتنا كنسويات متقاطعة.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، شاركتُ في عقد مشاورات بكين 25+ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عمان (كان من المقرر عقد الاجتماع أساسًا في بيروت، ولكن كان لا بد من نقله إلى عمان مع انطلاق ثورة لبنان في 17 تشرين الأول/أكتوبر). امتدّ المؤتمر ليومَين كاملَين ووفّر مساحةً للمشاركة عابرة للأجيال، بحضور أكثر من 70 ممثلةٍ لمنظمات حقوق النساء من جميع أنحاء المنطقة. تكمن أهمية هذا المؤتمر في كون نسبةٍ كبيرةٍ من المشارِكات فيه شاباتٌ ومن مجتمعات الميم عين. يمثّل ذلك، بالنسبة للكثيرين والكثيرات منا، جوهر منتدى المساواة بين الأجيال المرتقب - الفعاليات التي كانت مُجدولةً لمنتصف عام 2020، ولكن أجّلت حتى عام 2021. إن الاستمرار في تسهيل وصول وتمثيل هذه الفئات في مساحات بكين 25+ القادمة، والاجتماع سواء افتراضيًا أو حضوريًا، سيحدّد، في رأيي، نجاح بكين 25+، ويضمن تحقيق خرقٍ على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

من موقعي الذي يعكس 25 عامًا من النضال النسوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أرى منتدى بكين 25+ للمساواة الجندرية، والطريق الممهّد له، بمثابة فرصةٍ مذهلةٍ لاستخدام ما تعلمناه من نجاحاتنا وإخفاقاتنا. هي فرصةٌ تأتينا مرةً واحدةً لتحدّي النظام الأبوي بجميع أشكاله، وجعل حكوماتنا محطّ مساءلةٍ تجاه جميع النساء والفتيات. ومع ذلك، في وقت الانتهاء من كتابة هذا المقال، ستتغيّر كلّ خطط الاستجابة للانتشار السريع والمدمّر لوباء فيروس كورونا العالمي.

وفي حين أن المنظمات النسوية وغيرها من منظمات المجتمع المدني قد فوجئت لفترةٍ وجيزةٍ بحجم هذا الوباء، فإن مختلف الجماعات تعمل حاليًا على تغيير أنشطتها بعدما أجرَت تقييمًا أوليًا للتغير الجذري الذي طرأ. كما أنّها تعيد تجميع نفسها، وتضع الاستراتيجيات باستخدام تقنيات جديدة للاجتماع، والتنظيم عبر

الإنترنت، والتركيز على التاريخ الجديد لـ "منتدى المساواة بين الأجيال": المقرّر في وقتٍ ما من عام 2021. تسبّبَت فترة عدم اليقين هذه، والتي أعقبها تأجيلٌ لمدة عام واحد، بإحباط الكثير منا، ومع ذلك فقد أُتيحت لنا فرصةٌ لمدة عامٍ كاملٍ لإعادة التجمّع والتخطيط. نحن نعيد التفكير بالقضايا الأساسية، وبمسائل العدالة الاجتماعية والاقتصادية والمناخية، ونعرّفها من جديد، ونفكّر، بصفتنا نسويات، بتصوّرنا لعالم ما بعد فيروس كورونا. رأينا خلال الأسابيع القليلة الماضية تحليلًا رائعًا لأسباب الوباء، وتأثير عدم المساواة الممنهجة، والأثر الجندري للوباء، وما يجب القيام به حيال ذلك.

الخاتمة

أشعر بأنني محظوظةٌ لمشاركتي في مؤتمر بكين عام 1995، ولتمكّني من استخدام تلك المعرفة وتوسيعها، على مدى 25 عامًا من النضال النسوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها، ولأنني أغلق الدائرة في بكين +25، في وقتٍ نعيش فيه جميعًا أوقاتًا غير عاديةٍ نعلم أنها تزيد من تفاقم جميع أشكال عدم المساواة، ولاسيما عدم المساواة الجندرية. في الوقت الحالي، نظرًا لأن العديد منا يعمل في ظل ظروف الإغلاق والحجر المنزلي، فإننا ندرك تمامًا أهمية التضامن النسوي العالمي والفرق الكبير الذي يُحدثه العالم الافتراضي عبر الإنترنت، عندما نُمنع من التواصل حضوريًا. لذلك، نحن نستمرّ في التواصل مع شبكاتنا النسوية لإعادة الانخراط في الحوار المهمّ من أجل بكين 25+ ومنتدى المساواة بين الأجيال (أو ربما ينبغي أن نقول الآن "بكين 26+").

ملاحظات

1. يشير هذا إلى دليلٍ أنتجته "تعاونية 95 المغاربية من أجل المساواة" (Collectif Maghreb Egalite) على شكل مسوّدة قبل بكين 1995، ثمّ كوثيقةٍ عامة في عام 1996. تم إصدار الدليل الأصلي بالفرنسية بعنوان: Cent mesures et dispositions – Pour une codification maghrebine egalitaire du Statut personnel et du Droit de la Famille (1995). تمّ تمويل الترجمة الإنكليزية للدليل وجزءٍ من تكاليف نشره من قبل المكتب الإقليمي لمنظمة أوكسفام - بريطانيا لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
2. كان الممثل الإقليمي في ذلك الوقت عمر طرابلسي. قام بحشد الموارد لضمان وجود مجموعةٍ كبيرةٍ من المنظمات النسوية من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في بكين. كما تم تمكين تلك المجموعات للتحضير من خلال عقد الاجتماعات والتواصل الإقليمي قبل مؤتمر بكين وبعده.
3. يشير مصطلح "نساء المتعة" إلى النساء المستعبَدات لأغراضٍ جنسيةٍ من قبل الجيش الإمبراطوري الياباني في الأراضي المحتلة خلال الحرب العالمية الثانية.
4. "نساء بالأسود" هي شبكة عالمية من النساء الملتزمات بالسلام العادل اللواتي ينشطن في معارَضة الظلم والحرب والنزعة العسكرية وأشكال العنف الأخرى. لمزيدٍ من المعلومات، تمكن زيارة موقع http://womeninblack.org/ (تم التحقق منه آخر مرة في 14 نيسان/أبريل 2020).
5. لمزيدٍ من المعلومات عن "مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي"، تمكن زيارة موقع www.crtda.org.lb (تم التحقق منه آخر مرة في 14 نيسان/أبريل 2020).

6. يشير تعميم مراعاة المنظور الجندري إلى عملية تقييمٍ واستراتيجيةٍ لضمان أن تأخذ جميعُ الإجراءات المخطط لها – أي التشريعات أو السياسات أو البرامج - في الاعتبار، هواجسَ النساء وتجاربهنّ «حتى يستفيد النساء والرجال على قدم المساواة ولا يستمرّ عدم المساواة» (UN 1997, 1).
7. تم استخدام مصطلحَي الجندر والنساء بالتبادل في أعقاب بكين، واستمرّت هذه الممارسة حتى وقت كتابة هذا التقرير. هذا يعني، في الواقع، أن الفهم الأكثر محافظةً لقضايا النساء قد استمرّ - إذ يعتبر كثُرٌ أنّ مصطلح الجندر، الذي كان في السابق مصطلحًا مثيرًا للجدل يُخيف المحافظين والأصوليّين، فقَدَ الآن جرأتَه الراديكالية.
8. أشارَت إلى هذَين العاملَين نائبة الرئيسة الحالية للبرامج في الصندوق العالمي للمرأة، ليلى حسيني، في مشاركتها في الجلسة الافتتاحية في منتدى تونس للمساواة الجندرية (تونس، نيسان/أبريل 2019).
9. لمزيدٍ من المعلومات حول القرار 1325، يمكن زيارة موقع www.un.org/womenwatch/osagi/wps/ (تم التحقق منه آخر مرة في 14 نيسان/أبريل 2020).
10. كان منهاج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - على الرغم من الرفض الشديد - انتصارًا عامًا لنساء العالم، مع الاعتراف بالحقوق الجنسية والإنجابية للنساء. لمزيدٍ من المعلومات، يمكن زيارة موقع www.unfpa.org/publications/international-conference-population-and-development- (تم التحقق منه آخر مرة في 14 نيسان/أبريل 2020). لمزيدٍ من المعلومات حول الاحتفال الكيني بذكرى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، يمكن زيارة موقع www.nairobisummiticpd.org/ (تم التحقق منه آخر مرة في 14 نيسان/أبريل 2020).
11. تضمن المنظمة غير الحكومية CSW/NY إدراج أصوات وقيادة المنظمات النسوية ومنظمات حقوق النساء في جميع أنحاء العالم في مداولات الأمم المتحدة مثل اللجنة السنوية لوضع المرأة (CSW). كما أنها تسهّل أكبر تجمّعٍ للمجتمع المدني في الأمم المتحدة لدعم النساء من خلال استضافة 10 آلاف امرأةٍ من جميع أنحاء العالم، وتنسيق وجدوَلة 400 فعاليةٍ موازية. لمزيدٍ من المعلومات، يمكن زيارة موقع ngocsw.org (تم التحقق منه آخر مرة في 14 نيسان/أبريل 2020).

كلمة شكر

أكرّس هذا المقال للأفراد الذين واللواتي أثّروا وأثّرنَ في حياتي ومسيرتي المهنيّة وقراراتي الرئيسة. أعني بذلك عمر طرابلسي، شريكي السابق والممثل الإقليمي السابق لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في "أوكسفام – بريطانيا" (1993-1999)؛ يارا طرابلسي، ابنتي؛ مايتراي موخوبادهياي، معلمتي وأختي النسوية ومديرتي المباشرة في فريق "أوكسفام" المعني بالشؤون الجندرية (1993-1996)؛ وصديقاتي وزميلاتي السابقات في أوكسفام - بريطانيا، تينا والاس، كارولين سويتمان، وبريدجيت ووكر. كما غذَت سنواتي الخمس والعشرين الماضية أكثر ثراءً وإلهامًا بفضل صداقتي مع ربيعة ناصري، الناشطة النسوية والرئيسة السابقة لجمعية نساء المغرب الديمقراطية. التقيتُ بربيعة بفضل مؤتمر بكين، وأصبحنا رفيقتَي

الروح منذ ذلك الحين. أستشهد بكل هؤلاء الأشخاص الرائعين والرائعات لأنّ هذه كانت مسيرتنا المشتركة بأكثر من طريقة. لقد التقينا عند تقاطعاتٍ مختلفةٍ وبطُرقٍ كانت ممكنة، بصورةٍ مباشرةٍ وغير مباشرة، بسبب انعقاد مؤتمر بكين في عام 1995.

ملاحظات عن الكاتبة

لينا أبو حبيب، زميلة سياساتٍ أولى في "معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية" في "الجامعة الأميركية في بيروت". وهي المؤسِّسة المشارِكة ورئيسة مجموعة الأبحاث والتدريب من أجل التنمية - وتعمل مستشارةً استراتيجيةً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع "الصندوق العالمي للنساء". العنوان البريدي: c / o ص.ب .167090، مكتب بريد الأشرفية، بيروت 1100 2030، لبنان. البريد الإلكتروني: labouhabib@crtda.org.lb

References

Abou-Habib, Lina (1997) *Gender and Disability in the Middle East,* Oxford: Oxfam

Abou-Habib, Lina (2011) 'The 'right to have rights': active citizenship and gendered social entitlements in Egypt, Lebanon and Palestine', *Gender and Development* 19(3): 441–54

Molyneux, Maxine (1998) 'Analysing women's movements', in Cecile Jackson, and Ruth Pearson (eds.) *Feminist Visions of Development,* London and New York: Routledge

Mukhopadhay, Maitrayee (2017) Feminist Subversions and Complicity – Governmentalities and Gender Knowledge in South Asia, New Delhi: Zubaan Press UN (1997) *Report of the Economic and Social Council for 1997,* A/52/3, 18 September